

## دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة في حماية وترقية حقوق الإنسان "نشاط المفوضية في إفريقيا نموذجا"

طاهير رابح (1)

(1) أستاذ محاضر قسم "أ" مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميره، بجاية، 06000 الجزائر.  
البريد الإلكتروني: [rabah.tahir@univ-bejaia.dz](mailto:rabah.tahir@univ-bejaia.dz)

### الملخص:

أنشئت منظمة الأمم المتحدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان عام 1993، وهذا في إطار تدعيم آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وأوكلت لها عدة اختصاصات منها تعزيز وحماية تمتع الناس بجميع الحقوق تمتعا فعليا. وتنفيذ المهام التي توكلها إليه الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وتقديم توصيات إليها بغية تحسين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية.

تعتمد المفوضية السامية في تنفيذ برنامج حقوق الإنسان على مجموعة من الآليات: التنسيق، الحوار، التعاون مع المنظمات غير الحكومية، الشكاوي، المكاتب. وقد قامت المفوضية بعدة أنشطة على المستوى العالمي، وكان لإفريقيا نصيب من هذه الأنشطة إنشاء المكاتب وتقديم الاستشارات والدعم التقني للدول وتدعيم المنظمات غير الحكومية، وتوجيه نداءات لوقف انتهاكات حقوق، غير أنها صادفتها عدة صعوبات نقص الموارد المالية وعدم وجود سلطة القرار اتجاه الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، انعدام الاستقرار السياسي في إفريقيا حيث انتشار النزاعات والتوترات والاضطرابات الداخلية، إضافة للتخلف الاقتصادي.

### الكلمات المفتاحية:

المفوضية السامية، الحماية، حقوق الإنسان، الانتهاكات، الدول الإفريقية.

تاريخ إرسال المقال: 2021/12/01، تاريخ مراجعة المقال: 2021/12/18، تاريخ نشر المقال: 2021/12/31.

لتهميش المقال: طاهير رابح، " دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة في حماية وترقية حقوق الإنسان "نشاط المفوضية في إفريقيا نموذجا"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 03، 2021، ص ص 457-468.

المقال متوفر على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المؤلف المراسل: طاهير رابح: [rabah.tahir@univ-bejaia.dz](mailto:rabah.tahir@univ-bejaia.dz)

## **The Role of the Office of the High Commissioner for Human Rights of United Nations in the Protection & Promotion of Human Rights "The Activity of the High Commissioner in Africa as a Model"**

### **Summary:**

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights was created in 1993, as part of the strengthening of human rights protection mechanisms at the international level, and charged with several functions, including the promotion and protection of the effective exercise of all rights by individuals. Carry out the tasks entrusted to it by the competent organs of the United Nations system in the field of human rights and make recommendations to it with a view to improving, promoting, and protecting human rights. Provide advisory services and technical and financial assistance. In implementing the human rights program in order to promote and promote it, the Commission adopts a set of mechanisms: coordination, dialogue, cooperation with NGOs, complaints, offices.

The Commissioner has carried out several activities globally, and in Africa has, such as establishing offices, providing advice and technical support to countries, strengthening NGOs, and appealing to end rights violations. but could not achieve his aim well as it should because of political instability in Africa, economic backwardness, and the spread of conflicts, tensions, and internal disturbances.

### **Keywords:**

High Commissioner, protection, promotion, human rights, violation, African countries.

## **Le rôle du Haut-commissariat aux droits de l'Homme des Nations-Unies dans la protection et la promotion des droits de l'Homme L'exemple du Haut-commissariat en Afrique**

### **Résumé :**

Le Haut-commissariat des Nations-Unies aux droits l'Homme a été créé en 1993, dans le cadre de renforcement des mécanismes de protection des droits de l'Homme au niveau international, et chargé de plusieurs fonctions, notamment la promotion et la protection de l'exercice effectif de tous les droits par les personnes. Exécuter les tâches qui lui sont confiées par les organes compétents du système des Nations-Unies dans le domaine des droits de l'Homme et lui faire des recommandations en vue d'améliorer, de promouvoir et de protéger les droits de l'Homme. Fournir des services consultatifs et l'assistance technique.

Dans la mise en œuvre de son programme de travail, le Haut Commissariat s'appuie sur un ensemble de mécanismes à savoir : la coordination, le dialogue, la coopération avec les ONG, les plaintes...

Il a mené plusieurs activités au niveau mondial qui ont contribué au développement des droits de l'Homme. En Afrique, le haut-commissariat a contribué à la mise en place des bureaux, la fourniture de services consultatifs et d'un soutien technique aux Pays, le renforcement des ONG et des appels pour mettre fin aux violations des droits. Mais il n'a pas pu d'atteindre son objectif principal à cause de l'instabilité politique et économique de l'Afrique, la propagation des conflits, ce à quoi s'ajoutent les tensions et troubles internes.

**Mots Clés :** Haut- commissariat, protection, promotion, droits de l'Homme, violation, Etats Africains.

## مقدمة

قامت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها بمجهودات معتبرة في مجال حقوق الإنسان، إلى أن أصبحت إحدى انشغالاتها الأساسية في الوقت الراهن، وهذا في إطار تحقيق أهدافها الواردة في الميثاق وبالتحديد المادة الأولى في فقرتها الأولى<sup>1</sup>.

والمتتبع لمسار المنظمة في هذا المجال يجد بأن المنظمة سلكت منهجا متدرجا، في البداية عكفت على صياغة النصوص القانونية المتصلة بحماية حقوق الإنسان في شكل إعلانات وهذا بغية إعداد مناخ حماية الحقوق في الدول، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948<sup>2</sup>، ثم قامت بإبرام مجموعة من الاتفاقيات العامة والخاصة، والذي يعد بمثابة نقلة مهمة في مجال الحماية. كثفت المنظمة بعد ذلك عملها على تطوير عمل الأجهزة الرقابية المنشأة بموجب أحكام الاتفاقيات، وتدعيما لذلك أنشأت المنظمة مجلس حقوق الإنسان كبديل للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتطوير عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

<sup>1</sup> تنص المادة 3/1 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: ( تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، و التشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين الرجال و النساء)، ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والملحق بالنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المصادق عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 1945/5/5، وانضمت الجزائر لمنظمة الأمم المتحدة في 1962/10/08، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 176(د-17)، صادر بتاريخ 1962/10/08، [www.un.org/ar](http://www.un.org/ar)

<sup>2</sup> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بموجب توصية رقم 217/أ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/10، <https://www.un.org/ar>

أنشأت الأمم المتحدة كذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار تعزيز حماية وترقية حقوق الإنسان على مستوى العالم، وبناءً على ذلك نتساءل عن مدى مساهمة هذه المفوضية في ترقية حماية حقوق الإنسان عامة وعلى المستوى الإفريقي خاصة؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتبع الخطة الآتية:

**أولاً: تحديد دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان**

**ثانياً: نشاط المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إفريقيا**

**أولاً: تحديد دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان**

أنشئت المفوضية بتوصية من الجمعية العامة تحت رقم 141-48 صادرة بتاريخ 1993/12/20، وهذا عملاً باقتراح من مؤتمر "فيينا" العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في جوان 1993<sup>3</sup>، ويعد إحدى المكتسبات المتمخضة عن هذا المؤتمر الذي أعطى الضوء الأخضر لإنشائها على غرار المفوضية السامية لحقوق اللاجئين<sup>4</sup>. فهو بذلك يعد جهازاً جديداً، و يعود السبب في إنشائه إلى الصعوبات التي كانت تواجه لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان آنذاك، بحكم تكوينها والحاجة إلى عمل تنفيذي سريع<sup>5</sup>.

ويشترط لشغل هذا المنصب ما يأتي:

أ- أن يكون شخصاً ذا مكانة أدبية رفيعة وعلى درجة عالية من النزاهة الشخصية ويتمتع بالخبرة في ميدان حقوق الإنسان، ويتوفر لديه من المعرفة والتفهم للثقافات المتنوعة ما يلزم لأداء واجبات المفوض السامي بحياد وموضوعية ولا انتقائية وفعالية. فشغل منصب المفوض السامي يتوقف إذن على تمتع الشخص بالأخلاق والسمعة الطيبة ونجد هذا في سجل الشخص من حيث عدم قيامه بسلوك غير أخلاقي أو ارتكابه لجريمة خطيرة، وأن يكون مختصاً أو مهتماً بمجال حقوق الإنسان وهذا من خلال تكوينه الأكاديمي ونشاطه في منظمات حقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات ذات الصلة وكذلك المؤلفات التي نشرها. وأن يكون منفتحاً على باقي

<sup>3</sup> إعلان برنامج عمل "فيينا" الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في "فيينا" خلال الفترة الممتدة من 14 - 25

جوان 1993، <https://www.ohchr.org>

<sup>4</sup> أنشئت هذه المفوضية في 3 ديسمبر 1949 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن نشأة وتطور هذه المفوضية، أنظر: فاصلة عبد اللطيف، المفوضية السامية للأمم لشؤون اللاجئين، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، رقم 2008، ص 55-65.

<sup>5</sup> تركماني خالد، دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في حماية الأقليات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص 1179.

ثقافات العالم المختلفة وهذا على اعتبار أن العالم تتنوع فيه الثقافات نتيجة تنوع الديانات والعادات والأعراف والتقاليد، وهذا عامل مهم يساعده في أداء مهامه على أحسن وجه.

ب- أن يعينه الأمين العام للأمم المتحدة وتوافق عليه الجمعية العامة مع إيلاء الاعتبار الواجب للتناوب الجغرافي، ويشغل المنصب لمدة محددة مدتها أربع سنوات مع إمكانية التجديد لفترة محددة واحدة مدتها أربع سنوات، فتحدد المدة بربع سنوات أمر منطقي من أجل إرساء مبدأ التداول على المنصب من جهة وتدوير المنصب عبر مختلف مناطق العالم من جهة أخرى لتحقيق العدل والتوازن في توزيع المناصب السامية للأمم المتحدة.

### 1- اختصاصات المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تضمنت التوصية رقم 48-141 الصادرة عن الجمعية العامة مجموعة من الاختصاصات التي أوكلت للمفوض<sup>6</sup>، وتتمثل أساسا في تعزيز وحماية تمتع الناس جميعا تمتعا فعليا بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالمفوض السامي أسندت له مهمة تعزيز حماية حقوق الإنسان وهي مهمة كبيرة جدا لما يحمله المصطلح من معنى فالتعزيز يعني إعطاء دفع قوي لحقوق الإنسان أي المضي بها نحو الأفضل و الأحسن، كما يتولى كذلك تنفيذ المهام الموكلة إليه من الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، بحيث تتنوع أجهزة المنظمة من لجان حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، إذ يعد أمانة لكل هذه الهيئات، بحيث ينفذ كل توصياتها. ويقوم كذلك بتعزيز وإعمال الحق في التنمية، وهذا لما لهذا الحق من مكانة كبيرة في منظومة حقوق الإنسان عامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية خصوصا، فبالتنمية

<sup>6</sup> وردت هذه الاختصاصات في التوصية رقم 141/48: (أ-تعزيز وحماية تمتع الناس جميعا تمتعا فعليا بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب-تنفيذ المهام التي توكلها إليه الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وتقديم التوصيات إليها بغية تحسين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ج-تعزيز و حماية أعمال الحق في التنمية وزيادة الدعم المقدم لهذا الغرض من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

د-توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية عن طريق مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة، وغيره من المؤسسات المتخصصة بناءً على طلب الدولة المعنية وعند الاقتضاء، المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان بهدف دعم الإجراءات والبرامج المضطلع بها في ميدان حقوق الإنسان.

هـ-تنسيق برامج الأمم المتحدة التثقيفية والإعلامية ذات الصلة في ميدان حقوق الإنسان.....)، مرجع سابق.

تتطور وتتقدم الشعوب وهذا ينعكس إيجاباً على باقي حقوق الإنسان الأخرى، بحكم ترابطها وعدم قابليتها للتجزئة والانقسام<sup>7</sup>.

تقوم المفوضية بالتدخل السريع لمواجهة الأزمات الناشئة في مجال حقوق الإنسان، من خلال نشر موظفين تابعين للمفوضية في الميدان في حالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني، ويمكن توفير قدرة تعزيزية للمكاتب الميدانية للمفوضية السامية، وتدير وحدة الاستجابة السريعة صندوق الطوارئ الذي أنشئ من أجل تنفيذ أولويات المفوضية السامية لحقوق الإنسان واستراتيجيته رداً على حالات الطوارئ الخاصة بحقوق الإنسان خلال نشر الموظفين والدعم اللوجستي.

إضافة إلى كل هذه الاختصاصات يقوم المفوض كذلك بتقديم المشورة في مجال حقوق الإنسان بما يمتلكه من خبرة في المجال، على اعتبار أنه وكيل للأمين العام كما يتولى تسهيل مهمة عمل الخبراء وتوفير الدعم لفرق العمل رغم تبعيتها إدارياً لمجلس حقوق الإنسان إلا أن المفوض السامي يقدم لهم الدعم والترتيبات اللازمة لإنجاح عملهم. كما يقوم كذلك بدور بارز في نشر المعايير الدولية لحقوق الإنسان وآليات حمايتها والترويج لها على مستوى الحكومات والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان وكذا تزويدها بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية التي تمكنها من القيام بمهامها.

يلاحظ أن هذه الاختصاصات مترابطة ومتداخلة فيما بينها، فالمفوضية السامية تتمتع بولاية تتسم بالتوسع والتي تمنح له الحرية الكاملة في اتخاذ مبادرات لتعزيز حقوق الإنسان ومواجهة الانتهاكات أينما وقعت. كما أنها تتضمن عبارات ذات مدلول واسع تعد عبئاً كبيراً بالنظر لهذا الجهاز الذي يعمل تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة فمن الصعب جداً تحقيق وتنفيذ كل هذه الاختصاصات في ظل الظروف التي يعيشها العالم من أزمات ونزاعات وتوترات واضطرابات في مختلف مناطق العالم، هذا ما أدى إلى التقليل من فعالية نشاطاتها وعدم تحقيق أهدافها ميدانياً.

## 2- آليات المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تتوفر المفوضية السامية على عدد من الآليات والوسائل في إطار تنفيذ برنامج حقوق الإنسان من أجل تعزيزها وترقيتها منها: التنسيق، الحوار، التعاون مع المنظمات غير الحكومية، الشكاوي، المكاتب. أ-التنسيق: إن تعدد وتنوع أجهزة الرقابة على حقوق الإنسان وتنوع آليات رقابتها على تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية المنبثقة عن الإعلانات والاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة الأمم المتحدة كالتقرير الدورية، الشكاوي

<sup>7</sup> نعيمة عمير، الوافي في حقوق الإنسان، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص.45.

الفردية، التحقيق وغيرها<sup>8</sup>، يفرض عليه التنسيق بينها لتحقيق أهدافها، بحيث يصعب عليه تحقيق الأهداف دون التنسيق معها وكذلك تقادي الازدواجية في العمل، وقد شارك في عدة جلسات هيئات حقوق الإنسان، فقد أشار ذلك في تقاريره منها ما ورد في التقرير السنوي لعام 2019، جلسات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ومجلس حقوق<sup>9</sup>.

ب- **الحوار:** يشكل إحدى الأساليب المهمة إلى جانب التنسيق إذ يباشر المفوض السامي الحوار مع كل الدول بغية إنشاء بطاقات وطنية في تعزيز حقوق الإنسان ويقدم المفوض في هذا الإطار الخدمات الاستشارية والتقنية للدول، بهدف إقناع الدول باحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها في تشريعاتها الداخلية وقد قام المفوض بمساعدة الدول والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وقدا مساعدات لإنشاء هيئات حقوقية وطنية، وقدم منح للدول المتخلفة قصد تمكين مواطنيها من المشاركة في أشغال مجلس حقوق الإنسان، فقد قدم عام 2019 ما يعادل 26 منحة منها 18 منحة منحت للنساء، القيام بزيارات للدول لحثها على ترقية حقوق الإنسان، وقد زار المفوض عدة دول ففي عام 2019 زار المفوض كل من استراليا وكوستاريكا- الولايات المتحدة-فرنسا ايرلندا الشمالية -المملكة المتحدة، فيما قام مساعده بزيارات إلى كل من بلجيكا - الدانمارك-إيطاليا.

ج- **التعاون مع المنظمات غير الحكومية:** يتعاون المفوض مع هذه المنظمات من خلال تقديمه للخدمات الاستشارية والتقنية، كتزويدها بالأبحاث والتكوين في مجال حقوق الإنسان، وإعانات مالية وغيرها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يشترط حصول المنظمة على مركز استشاري من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما جعل شبكة المفوض السامي تتسع أكثر.

د- **المكاتب:** أولت المفوضية اهتماما كبير لعملية إنشاء المكاتب الجهوية والوطنية، فقد أنشئت مكاتب إقليمية في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا وأوروبا، كما أنشئت مكاتب وطنية في عدة دول وكان لفلسطين نصيب من هذه المكاتب بحيث أنشئت مكتبا لها في مناطق السلطة الفلسطينية بهدف تقديم العون والإسناد لها وللمنظمات غير الحكومية<sup>10</sup>.

<sup>8</sup> بشأن موضوع آليات الرقابة في إطار أجهزة الأمم المتحدة: أنظر في ذلك: إبراهيم علي بدوي الشيخ، التطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق الإنسان والآليات والقضايا الرئيسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص. 100 وما بعدها.

<sup>9</sup> HCDH , Rapport annuel, 17/01/2020, [www.ohch.org](http://www.ohch.org), consulté le 10/11/2021 à 20H00.

<sup>10</sup> كارم محمود حسين شوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان-دراسة تحليلية- رسالة ماجستير تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الأزهر-غزة، 2011، ص. 96.



هـ-الشكاوي: يتولى المفوض السامي استلام الشكاوي من الأفراد والدول عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا بعد إدماج مركز حقوق الإنسان في أمانة المفوض، ويستلم سنويا المجلس عدد معتبر من هذه الشكاوي موزعة على مختلف مناطق العالم، فمثلا تم تسجيل 822 شكوى في عام 2019.

### ثانيا: نشاط المفوضية السامية في إفريقيا

مرت الشعوب الإفريقية بثلاث مراحل<sup>11</sup>، مرحلة سابقة على الاستعمار الأوروبي والتي كانت هذه الشعوب تقبع في الجهل والعبودية بحيث كان الإنسان كسلعة يباع ويشترى، ثم مرحلة الاستعمار الأوروبي والتي استمرت لفترة طويلة دامت في بعض الدول أكثر من قرن كالجائز التي استعمرت من طرف فرنسا لمدة قرن وثلاث قرن، عملت خلالها على تشتيت نسيجها الاجتماعي وطمس ثقافتها ونهب خيراتها الاقتصادية. قامت هذه الشعوب بثورات ضد هذا المستعمر أملا في الحصول على الاستقلال والنهوض بتنميتها الاقتصادية، وهي المرحلة الثالثة، وقد تمكنت من ذلك أي تحقيق استقلالها السياسي، دون الاقتصادي فباتت في تبعية اقتصادية لمستعمرها، والذي رهن استقلالها السياسي، فلا ديمقراطية كرسست ولا حقوق احترمت لأنها أخضعتها الدول الاستعمارية لأنظمة حكم غير ديمقراطية خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية. شهدت العديد من الدول عدة ثورات شعبية واضطرابات وتوترات من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي يحترم الحقوق والحريات بشتى أنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن هذه الثورات والاضطرابات والتي عرفت في جزء منها بثورات الربيع العربي التي قامت ضد الاستبداد والظلم من ذلك الثورة في مصر وتونس والسودان وأخيرا الحراك الشعبي الجزائري، غير أن نهايتها كانت نكسة كبيرة إذ شهدت مصر انقلابا عسكريا قضى على أحلام المواطنين في العيش في كنف الحرية، وتراجع عن المكاسب الديمقراطية في تونس وتضييق للحقوق والحريات في الجزائر.

<sup>11</sup> MOUKOKO Habib Hermann, L'ONU et la promotion des droits de l'homme en Afrique le cas de l'Afrique subsaharienne francophone, Thèse de Doctorat en sciences juridiques, Université de Caen-Normandie, France, 2016, p. 4.



ولم تكن باقي المناطق الإفريقية عن منأى هذه التطورات فشهدت عدة انقلابات كما هو الحال في مالي واضطرابا ونزاعات في إثيوبيا ونيجيريا والسودان الصومال، كل هذا انعكس سلبا على الحقوق والحريات خاصة تلك المكتسبة عن إبرام الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان، ونتج عنها أوضاع إنسانية.

### 1- أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إفريقيا

قامت منظمة الأمم المتحدة من خلال آلياتها المختلفة ومنها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمجهودات من أجل النهوض بالحقوق والحريات المكرسة في الإعلانات والاتفاقيات التي أبرمت في إطارها وعلى رأسها العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أ- تنفيذ مشروع "معايير لمساعدة المجتمعات"

إنبثق عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا، بحيث إترف بأن التعليم والتكوين والإعلام في مجال حقوق الإنسان أمر ضروري لتكريس وتعزيز حقوق الإنسان وترقية العلاقات بين المجتمعات مستقرة ومنسجمة مثل ترقية التفاهم المتبادل والتسامح والسلام. تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية أحكام مماثلة بشأن تعليم حقوق الإنسان في المادة 26 بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة 13 واتفاقية حقوق الطفل في المادة 29، وبناءً على ذلك فإن التعليم والتكوين يعد أولوية وتنفيذه يكون من طرف قسم المنهجية والتعليم والتكوين، وضعت هذه الهيئة في صلب عملها تعزيز حقوق الإنسان في المناطق الريفية من خلال تنفيذ المشروع في الوسط التربوي بواسطة الدروس.

#### -شعبة المنهجية التعليم والتكوين في حقوق الإنسان

تم إنشائه من قبل المفوضية والذي أرسى مجموعة من الآليات لضمان التعليم والتكوين في حقوق الإنسان، فهو يوفر دعما منهجيا يتكيف مع تطور حاجات التعليم وتحسين المعارف في الحقوق بفضل برنامج النشر، والهدف منه هو تحسين الوضع العام بشأن مسائل حقوق الإنسان، ويتضمن خصوصا وثائق إعلامية التي تقدم مواضيع لها علاقة بحقوق الإنسان والوسائل التعليمية والمطويات، النشرات علاوة على ذلك فإن هذه الشعبة دعمت مشاريع عمل قدرت ب 161 مشروع تعليمي وتكويني في حقوق الإنسان في 45 دولة في إطار تنفيذ مشروع "معايير لمساعدة المجتمعات".

#### -تنفيذ المشروع في الوسط الريفي الإفريقي:

باشرت المفوضية بتنظيم عدة دورات تكوينية في إفريقيا في إطار هذا البرنامج وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حدد المواضيع و البلدان التي استقادت من المساعدات وهي بورندي-الكونغو-إفريقيا الوسطى- كما استقادت الجمعيات من الدعم، ففي الكونغو الديمقراطية وبفضل الدعم المالي تسمى "مبادرة شراكة النسوية"

قادت حملة تحسيسية حول حقوق المرأة. هذا المشروع سمح كذلك بضمان الترقية الفعلية لبعض الحقوق مثل الحق في الحياة-حرية التعبير-الحق في التعليم-الحق في العمل يتعلق الأمر بمبادرة الأمم المتحدة التي ينبغي تقدير عملها أين سمحت بضمان فعليا عالمية حقوق الإنسان وتفعيل حقوق المقيمين في الأرياف. يقوم بأنشطة في فئات ما قبل التمدرس وفئات المتمدرسين بفصل الدعم المالي من قبل -إنشاء مكاتب إقليمية و وطنية: أنشأت المفوضية السامية في إطار عمله عدة مكاتب جهوية في إفريقيا منها: مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مكتب إفريقيا الوسطى -بورندي، ومكتب افريقية الشرقية في إثيوبيا، ومكتب إفريقيا الاسترالية في جنوب إفريقيا، و مكتب إفريقيا الغربية في السنغال، مكاتب محلية في عدة دول كـانجولا وجنوب إفريقيا وبوركينا فاسو الكاميرون، و في عام 2019 وقعت اتفاقا مع كل من السودان والنيجر بافتتاح مكاتب بها. هذا الكم الهائل من المكاتب يدل على توسع تواجد المفوض والاهتمام الكبير لهذه الشعوب، نظرا لساحة المساحة من جهة والاختلاف الثقافي من جهة أخرى.

-الزيارات قام المفوض السامي بزيارة لرواندا في عام 1994 إثر المجزرة المرتكبة هناك، و طالب مجلس حقوق الإنسان بعمدة دورة خاصة لدراسة الوضع في رواندا، والتي أفضت إلى تعيين مقرر خاص لرواندا<sup>12</sup>، وفي ذات السياق فإن المفوض هو الذي حرك العالم اثر زيارته لسرايلون للحرب الدائرة هناك، كما زار بورندي، جمهورية الكونغو مايو 2007، وشدد على مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالعنف الجنسي الشنيع الواسع الانتشار ضد المرأة<sup>13</sup>. كما قام في عام 2019 قام المفوض بزيارة إلى كل من السنغال وكينيا، -تقديم مساعدات للدول و للمنظمات غير الحكومية: قامت المفوضية على مدار ثلاث عقود على تقديم الدعم المالي للدول لمساعدته في مجال تعزيز حقوق الإنسان، كما قدمت كذلك مساعدات مالية مهمة لعدة منظمات ناشطة في مجال حقوق الإنسان خاصة تلك المهتمة بحقوق المرأة الريفية في إفريقيا. -إصدار بيانات بشأن الأوضاع في بعض الدول وكان للدول الإفريقية نصيب منها، حيث تدخلت المفوضية في عدة حالات خاصة الإنسانية وأرسلت مبعوثيها لتقصي الأوضاع الإنسانية كالوضع في دارفور عام 2008 والوضع في تيغراي باثيوبيا حاليا.

## 2 - تقييم نشاط المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إفريقيا

<sup>12</sup> ERGEC Rusen, Protection européenne et internationale des droits de l'homme, 2<sup>ème</sup> éd, Bruylant, Bruxelles 2006, p. 61

<sup>13</sup> المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، الجمعية العامة، التقرير السنوي، نيويورك، 2007، تم الاطلاع يوم 20/11/2021، الساعة 21:00 www.refworld.org

أدت المفوضية السامية دورا لا يستهان به في مجال حقوق الإنسان في إفريقيا وهذا بالنظر إلى نشاطها المكثف والمتنوع في هذه المنطقة، ولقد سبق و أن اشرنا لمختلف الأنشطة التي قامت بها منذ نشأتها إلى يومنا هذا، خاصة التوعية والتحسيس والتثقيف والذي يعتبر عملا أساسيا ومهما للنهوض بحقوق الإنسان ثم التعليم والتكوين.

لكن رغم كل هذه الأنشطة التي قامت بها المفوضية إلا أن المتتبع لوضع حقوق الإنسان في إفريقيا لم يتحسن كثيرا فالانتهاكات موجودة في كل دولة تارة تتحسن وتارة تتراجع خاصة الحقوق السياسية والاجتماعية، ويمكن أن نرجع هذا النقص في تحقيق تقدم كبير في مجال ترقية حقوق الإنسان إلى: أ-انعدام الديمقراطية في هذه الدول الإفريقية، فالشعوب الإفريقية تحكمها أنظمة شمولية تجعل ممارسة الحقوق والحريات خاصة السياسية منها منعدم تماما إن لم نقول مستحيل، فحرية التعبير والتظاهر مثلا عرفت تضييقا مما دفع بالمفوضية السامية إبداء قلقها بشأن الأوضاع في بعض الدول منها الجزائر<sup>14</sup>. فجل الأجهزة الموجودة في الدولة كالجهاز القضائي ومنظمات حقوق الإنسان (لجان أو مجالس)، الهيئات الإدارية المستقلة وحتى الجهاز التشريعي غير فعال بحيث لا تضمن ممارسة الحقوق فعليا بسبب عدم تمتع هذه الأجهزة بالاستقلالية والحياد في مجال معالجة انتهاكات حقوق الإنسان<sup>15</sup>.

ب-انتشار النزاعات والاضطرابات والتوترات، شهدت إفريقيا بؤر توترات ونزاعات في مختلف المناطق مما دفع المجتمع الدولي للتدخل في أزمة دارفور وغرب إفريقيا<sup>16</sup>، والتدخل في ليبيا السودان، مالي. ج- تخلف هذه الدول اقتصاديا أي أن لها اقتصاد هش وضعيف لا تستطيع هذه الدول الاستجابة لمتطلبات الحياة، مما نتج عن ذلك انتشار الفقر والبطالة والمجاعة في بعض المناطق فأضحى الحق في الحياة في خطر، ناهيك عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية<sup>17</sup>، وما زاد الوضع ترديا هو انتهاج بعض الدول لاصلاحات هيكلية مما انعكس على الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في العمل كما حدث في كل من الطوغو- كوت ديفوار-بوركينافاسو<sup>18</sup>.

<sup>14</sup> المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، بيان بشأن الوضع في الجزائر، 2021/09/10، تم الاطلاع يوم 2021/11/30 على الساعة 21:00 www.ohchr.or/ar

<sup>15</sup> MOUKOKO Habib Hermann, op. cit, p. 429.

<sup>16</sup> انظر في ذلك: حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص. 365.

<sup>17</sup> طاهير رابح، سبل تطوير حماية و ترقية حقوق الإنسان في العالم العربي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، المجلد 16، العدد 2، 2017، ص. 86.

<sup>18</sup> Voir: MOUKOKO Habib Hermann, op. cit, p. 450.

د-محدودية الموارد المالية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في مواجهة هذا التدهور الكبير في ممارسة الحقوق والحريات ، فنجد مثلا المفوضية استقادت من ميزانية قدرت بـ ( 119,2 ) دولار أمريكي خلال عام 2008 و 2009، وهذا يعتبر مبلغا ضئيلا مقارنة بحجم العمل والمهام الموكلة له<sup>19</sup>.

د-افتقار المفوضية لسلطة القرار أي أنها ليست لها سلطة اتخاذ قرارات ملزمة ضد الدول التي تشهد انتهاكات صارخة للحقوق والحريات<sup>20</sup>، هذا ما جعل الدول تتعاس وتتراخي في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حماية الحقوق والحريات.

## خاتمة

يتضح من خلال كل ما تقدم أن إنشاء مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان يهدف إلى تدعيم آليات الأمم المتحدة في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان التي تعد إحدى الركائز الثلاثة لمنظمة الأمم المتحدة وهي السلم والأمن، وترتبط بكل نشاطات المنظمة، إذا أسندت إليه عدة مهام وردت في التوصية رقم 141/48 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

قام المفوض السامي منذ إنشائه بعدة أنشطة في إطار اختصاصاته وفي مختلف مناطق العمل، وكانت للدول الإفريقية نصيب من هذا النشاط فقد أنشأت مكاتب إقليمية في مختلف جهات إفريقيا شمال شرق وغرب وجنوب و وسط، و وطنية شملت معظم دول إفريقيا، وهذا قصد النهوض بحقوق الإنسان في هذه المناطق التي تشهد ترديا في مجال حقوق الإنسان. غير أن جهودها اصطدمت بعدة عراقيل حالت دون تحقيق الأهداف المحددة، وهي عراقيل ذات طابع سياسي واقتصادي وثقافي.

وبناءً على ذلك وفي إطار العمل على ترقية حماية حقوق الإنسان في إفريقيا نقتراح:

- تكثيف جهود أجهزة منظمة الأمم المتحدة في الدول الإفريقية بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- إنشاء فرع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في إفريقيا.
- وضع برامج تنموية خاصة بهذه الدول من أجل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>19</sup> نقلا عن: كارم محمود حسين شوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان-دراسة تحليلية- رسالة ماجستير تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الأزهر-غزة، 2011، ص. 96.

<sup>20</sup> كارم محمود حسين شوان، المرجع نفسه، ص. 96.